

2006 Weapons of Mass Destruction Commission Report
Commission Chairman: Dr. Hans Blix

WEAPONS OF TERROR
Freeing the World of Nuclear, Biological and Chemical Arms

تقرير لجنة أسلحة الدمار الشامل لعام 2006
برئاسة هانز بليكس

أسلحة الرعب*

تحرير العالم من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية

خلاصة التقرير
لماذا كان من الضروري أن نتحرك

- إن الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية هي أكثر الأسلحة لا إنسانية. لقد صممت لبعث الفزع ونشر الدمار، وإن وجودها سواء في أيدي حكومية أو غير حكومية يمكن أن يؤدي إلى إحداث مستويات من التدمير أشد فتكا وأوسع انتشارا من أي أسلحة تقليدية، كما أن آثارها المدمرة التي لا تميز بين هدف وآخر لن تتوقف عند لحظة استخدامها ولكنها سوف تمتد إلى أجيال عديدة قادمة.
- وما دامت هناك دول تمتلك مثل هذه الأسلحة – وعلى الأخص الأسلحة النووية – فليس بالأمر المستغرب أن تفكر دول أخرى في السعي إلى امتلاكها. وطالما بقيت هذه الأسلحة موجودة ضمن ترسانة إحدى الدول، فإن استخدامها يوما ما، سواء عن عمد أو عن طريق الخطأ، يظل احتمالا واردا. وعندما يحدث ذلك فسوف تكون نتائجه كارثية ومفجعة.
- وعلى الرغم من انتهاء توازن الرعب الذي واكب الحرب الباردة، ظل المخزون من هذه الأسلحة هائلا جدا وينذر بالخطر: فهناك حوالي 27,000 من مختلف الأسلحة النووية، من بينها حوالي 12,000 ما زالت منشورة وفي وضع الاستعداد.
- إن أسلحة الدمار الشامل لا يمكن إلغاؤها، ولكن الذي يمكن عمله هو تحريم استخدامها مثلما حدث بالفعل بالنسبة للأسلحة البيولوجية والكيميائية، وجعل التفكير في استخدامها أمرا مستبعدا. ومع توفر الرغبة الصادقة، ومن خلال تطبيق القواعد الملزمة، وعمليات التحقق، وحتى فرض إجراءات معينة بالقوة يمكن الوصول إلى نتائج فعالة. وفي وجود مثل هذه الإرادة، فلن تكون إزالة الأسلحة النووية نهائيا أمرا يستعصي على هذا العالم.
- وخلال العقد الماضي، تراجعت جهود نزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل بشكل جدي وخطير، وتوقفت جهود إصدار المعاهدات اللازمة وتطبيقها. ومع ظهور موجة جديدة من انتشار هذه الأسلحة وما يترتب عليها من تهديدات ومخاطر، تعالت المطالبة باتخاذ إجراءات أحادية الجانب لمنع الانتشار بالقوة.

* انظر النص الكامل بالإنجليزية في <http://www.wmdcommission.org/>

- وفي عام 2005 كانت هناك إشارتان تحذيريتان عاليتان، تمثلت الأولى في فشل مؤتمر مراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية NPT ، والثانية في عدم قدرة القمّة العالمية على الاتفاق حتى على مجرد خطّ واحد حول أيّ قضية من قضايا أسلحة الدمار الشامل. والآن، فقد حان الوقت لكي ينتبه العالم لتلك الإشارات.

ما الذي يجب عمله

وضعت لجنة أسلحة الدمار الشامل في ثنايا تقريرها عديدا من التوصيات الخاصة والمفصلة. وفيما يلي ملخص لأهم هذه التوصيات.

1- الاتفاق على المبادئ العامة للعمل

- من الأفضل أن تتم معالجة موضوع نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل في إطار نظام دولي تعاوني مؤسس على ضوابط معينة، يتم تطبيقه وفرضه من خلال مؤسسات فعّالة متعددة الأطراف، مع اعتبار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هو السلطة العالمية النهائية.
- هناك حاجة ملحة لإحياء مفاوضات هادفة، من خلال كلّ الآليات المتاحة فيما بين الحكومات، حول الأهداف الرئيسية الثلاثة الآتية: تقليل أخطار الترسنات الحالية، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتحرّيمها بشكل نهائي.
- يجب أن تتخذ الدول، سواء بصورة منفردة أو جماعية، سياسات ثابتة من شأنها أن تضمن طمأنة الدول الأخرى حتى لا تشعر أي دولة باحتياجها للحصول على أسلحة الدمار الشامل.
- يجب أن تشرع الحكومات، والهيئات العاملة فيما بين الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، في التحضير لقمّة عالمية حول نزع السلاح، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل واستخدام الإرهابيين لهذه الأسلحة، بهدف خلق مناخ جديد وإعطاء زخم لعمل دولي متناغم.

2- تقليل خطر الترسنات الحالية: من خلال منع الدول من استعمالها، ومنع وصولها إلى أيدي الإرهابيين

- تأمين كلّ أسلحة الدمار الشامل وكلّ ما يتعلق بها من مواد ومعدات ضد السرقة أو الوقوع في أيدي الإرهابيين.
- تقييد وضع الأسلحة النووية في حالة الاستعداد القصوى لتقليل احتمال انطلاقها بطريق الخطأ؛ وإجراء خفض كبير في الأسلحة النووية الاستراتيجية؛ مع تخزين كلّ الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في مستودعات مركزية؛ وسحب كل هذه الأسلحة من الأراضي الأجنبية.
- منع إنتاج المادة الانشطارية للأسلحة النووية، ووقف إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب.
- تقليص دور الأسلحة النووية تدريجيا عن طريق تعهد كل دولة بأن لا تكون البادئة باستخدامها، وإعطاء ضمانات كافية بعدم استعمالها ضدّ الدول غير المالكة للسلاح النووي، وعدم تطوير أسلحة نووية بغرض توظيفها للقيام بمهام جديدة.

3- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل: بعدم السماح باستحداث أنظمة تسليح جديدة، وعدم السماح لدول جديدة بامتلاكها

- منع أيّ اختبارات لأسلحة نووية، وذلك بتفعيل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإخراجها إلى حيز التنفيذ.

- إحياء الالتزامات الأساسية لكل أطراف معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية التي تدعو الدول الخمس المالكة للأسلحة النووية إلى التفاوض من أجل نزع السلاح النووي، والتي تفرض على الدول غير المالكة لها أن تمتنع عن تطوير أسلحة نووية.
- الاعتراف بأنّ الدول الأخرى التي ليست طرفا في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عليها أيضا واجب المشاركة في عملية نزع السلاح.
- مواصلة المفاوضات مع إيران وكوريا الشمالية للتخلي عن خيار السلاح النووي، والاتفاق على سبل تنفيذ ذلك وإتاحة التحقق منه بطريقة فعّالة، مع ضمان تحقيق الأمن لهما والاعتراف بحقّ كل الدول الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.
- البحث عن ترتيبات دولية لتأمين الإمداد باليورانيوم المخصب، والتخلص من الوقود المستهلك، والتقليل من الدوافع والأسباب التي تؤدي بالدول إلى امتلاك قدرات نووية وطنية خاصة بها، وخفض مخاطر الانتشار النووي.

4- العمل على تحريم كلّ أسلحة الدمار الشامل بشكل نهائي

- القبول بمبدأ ضرورة تحريم الأسلحة النووية، كما حدث بالنسبة للأسلحة البيولوجية والكيميائية، والبحث في الخيارات السياسية والقانونية والفنية والإجرائية لتحقيق ذلك خلال فترة زمنية معقولة.
- استكمال تحديد المناطق الإقليمية الخالية بالفعل من الأسلحة النووية، والعمل بشكل فعال على إخلاء مناطق من أسلحة الدمار الشامل في أقاليم أخرى، وبالأخص وبصورة عاجلة جدا في الشرق الأوسط.
- تحقيق الالتزام العالمي بتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية بشكل فعال، وتسريع عملية تدمير مخزون الأسلحة الكيميائية.
- تحقيق الالتزام العالمي بتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسّميّة بشكل فعال، وتعزيز التعاون بين الصناعة والعلماء والحكومات لتثبيد الحظر على تطوير وإنتاج الأسلحة البيولوجية ومداومة الوقوف على ما يستجد من تطوّرات في التكنولوجيا الحيوية.
- منع سباق التسلح في الفضاء بتحريم أي استعمال للأسلحة أو إنشاء قواعد لها في الفضاء الخارجي.